

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتيحاداي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طسه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أستم وسمام المعصوري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي/ احمد محمد كاظم – وكيله المحاميان رائد الخزاعي وحيدر الجراح  
المدعي عليها / سارة ناظم صباح – وكيلها المحامي عادل مودان الطائي .

#### الإدعاء

ادعى المدعي ان المدعى عليها زوجته سابقاً ومطلقة حالياً بموجب قرار الطلاق المرقم (١٢٣٩/ش/٢٠١١) المؤرخ ٢٤/٨/٢٠١١ الصادر من محكمة الاحوال الشخصية في الهندية . وحيث انها اقامت الدعوى المرقمة (١٧٦٥/ش/٢٠١١) لمطالبة المدعى بالمهر المؤجل مقوماً بالذهب بالاستناد الى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٩ لان هذا القرار غير دستوري وعلى عدم جواز مخالفة أي قانون او نص لثوابت الشريعة الإسلامية وطلب المدعي دعوة المدعى عليها للمرافعة والحكم بإبطال هذا القرار وتحميل المدعى عليها المصاريف وأتعاب المحاماة . وقد دعت المحكمة الطرفين بعد ان بلغت المدعى عليها بعريضة الدعوى وأجاب وكيلها المحامي عادل مودان الطائي عنها بلاحتته المؤرخة ٧/٣/٢٠١٢ ولم يحضر وكيل المدعى ولم يحضر وكيل المدعى عليها رغم تبليغهما على موعد المرافعة لهذا اليوم ونظرت المحكمة الدعوى رغم عدم حضورهما استناداً للمادة (١١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وختمت المرافعة وأصدرت القرار الآتي :

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى عليها سارة ناظم صباح وهي مطلقة المدعي احمد محمد كاظم قد اقامت الدعوى المرقمة (١٧٦٥/ش/٢٠١١) لدى محكمة الأحوال الشخصية في الهندية للمطالبة بمهرها المؤجل مقوماً بالذهب مستندة الى قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٩ فأقام المدعى هذه الدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا مدعياً ان هذا القرار مخالف للدستور وثوابت الشريعة الإسلامية وطلب

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣/اتحادية/٢٠١٢

إلغائه . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعى عليها (سارة ناظم صباح) لاتصلح خصماً في هذه الدعوى الدستورية لان المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ اشترطت في الخصم ان يترتب على إقراره حكم بتقدير صدور إقرار منه وان يكون محكوماً أو ملزماً بشي على تقدير ثبوت الدعوى . ولان المدعى عليها لم تكن هي التي أصدرت قرار مجلس قيادة الثورة المنحل وهي لا تملك صلاحية إلغائه فهي ليست خصماً في الدعوى ، وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي من جهة الخصومة وتحمله المصاريف وصدر الحكم بالاتفاق وافهم علناً في ٢٠١٢/٥/٢ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن

العضو  
سامي العموري